

Distr.  
GENERAL

CCPR/C/SR.1792  
17 June 2009

ARABIC  
Original: FRENCH

## العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية



اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

الدورة السابعة والستون

محضر موجز للجلسة ١٧٩٢

المعقدة في قصر الأمم، جنيف،  
يوم الجمعة، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥:٠٠

الرئيسة: السيدة مدinya كيروغا

المحتويات

**النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد (تابع)**

**التقرير الدوري الثاني لجمهورية كوريا (تابع)**

هذا المحضر قابل للتصويب.

وي ينبغي أن تقدم التصويبات بوحدة من لغات العمل، كما ينبغي أن تُعرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها على نسخة من المحضر. وينبغي أن ترسل خلال أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة إلى وحدة تحرير الوثائق Editing Unit, room E.4108, Palais des Nations, Geneva.

وستُدمج أية تصويبات ترد على محاضر جلسات الاجتماع في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية الدورة بأمد وجيز.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

## النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤ من العهد (البند ٦ من جدول الأعمال) (تابع)

### التقرير الدوري الثاني لجمهورية كوريا (تابع) (CCPR/C/114/Add.1)، و CCPR/C/67/L/KOR (بالإنكليزية فقط) (تابع)

١- بدعوة من الرئيسة، احتل الوفد الكوري من جديد مكانه على مائدة اللجنة.

٢- السيد باغواتي أحاط علماً بالتقدم المحرز في ميدان حقوق الإنسان في كوريا، ولكنه لاحظ أنه ما زالت هناك تحسينات ينبغي تحقيقها، وقال إنه يشارك أعضاء اللجنة الآخرين في هواجسهم التي أعربوا عنها. وأضاف أنه من ناحيته، يريد توضيحات فيما يتعلق بالمادة ١١ من الدستور، التي تنص على وظائف المحكمة الدستورية، والتي ورد فيها أن من اختصاص الأخيرة النظر في دستورية القوانين بناء على طلب المحاكم ولدى تقديم التماس دستوري وفقاً للقانون ("Constitutional complaint as prescribed by Act"). ويود السيد باغواتي معرفة ما هو المقصود بالعبارة الأخيرة، وما إذا كان يجوز للفرد أن يطعن في دستورية قانون بتقديم التماس مباشرة إلى المحكمة الدستورية أو أن المحاكم وحدها هي التي يجوز لها تقديم مثل هذا الالتماس. وبالفعل، فإن ذلك لا يظهر بوضوح من نص المادة ١١١ من الدستور. ومن ناحية أخرى، هل كانت هناك حالات طعن فيها أحد الأفراد أمام المحكمة الدستورية في دستورية قانون بالدفع بانتهاك الدستور أو أحکام العهد وهل حدث أن أُعلن عدم دستورية أحد القوانين؟

٣- وقال السيد باغواتي إن لديه هواجس أيضاً فيما يتعلق باستقلال القضاء، الذي هو أساس الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وأضاف أن عدم قابلية عزل القضاة تبدو له عنصراً مهمّاً بوجه خاص ذلك لأنّه إذا كان بقاء الآخرين في وظائفهم يتوقف على رضاء حزب سياسي، سيكون في ذلك مساس باستقلالهم. وثالثاً لاحظ السيد باغواتي في التقرير (الفقرة ١٦٧) فيما يتعلق بتطبيق الفقرة ٣ من المادة ١٤ من العهد، ممارسة مثيرة للدهشة، وفقاً لها "إذا تبيّن أن شاهداً لا يستطيع الإدلاء بشهادته على النحو الواجب في حضور المتهم، يجوز للمحكمة أن تأمر الأخير بالانسحاب لتمكن الشاهد من الإعراب عن رأيه. وفي مثل هذه الحالات، بعد أن يستكمل الشاهد الإدلاء بشهادته الشفهية، تقوم المحكمة بإخبار المتهم بمحتواها، بعد استدعائه في القاعة (الفقرة ٢٩٧ من القانون الجنائي)". ويود السيد باغواتي أن يعرف ما هي الظروف التي يُلجأ فيها إلى هذا الإجراء، وكيف يمكن للمتهم، في ظل هذه الظروف، استجواب الشاهد، ذلك لأنّه إذا لم يمكنه القيام بذلك، يكون هناك انتهاك لإحدى الضمانات المنصوص عليها في المادة ١٤.

٤- ومن ناحية أخرى، أشار السيد باغواتي إلى بلاغ من أحد الكوريين، كان قد توجه إلى اللجنة بموجب المادة ٤ من البروتوكول الاختياري بسبب صدور حكم عليه بسبب أنشطته النقابية. وكانت اللجنة قد أوصت بتعويضه. وأاضطر صاحب البلاغ إلى رفع دعوى تعويض وخسر قضيته، التي وصلت حتى المحكمة العليا. وبالتالي، فإن توصية اللجنة بقيت بدون معقول. وقال إنه يريد بعض التوضيحات فيما يتعلق بهذا الموضوع. وأخيراً، أعرب

السيد باغوati عن دهشته وحزنه بسبب الممارسة المتمثلة في وضع بصمات الأشخاص على بطاقات الهوية، وهو ما يكاد يعادل معاملتهم كمنحرفين بالفعل.

٥- السيد هوانغ (جمهورية كوريا) ردًّاً على الأسئلة الشفهية التي طُرحت بشأن قانون الأمن الوطني، والتي يرجع بعضها إلى سوء فهم فيما يتصل بنوع الأشخاص المحتجزين بسبب مخالفته القانون. وبالفعل، فإن ٨٣ في المائة من هؤلاء المعتقلين هم من أعضاء الاتحاد الوطني للجان الطلبة، "هانشوونغيون" الذي هدفه الرئيسي هو قلب الحكومة الكورية وفقاً لمطامع التوحيد للنظام الاشتراكي الذي فرضته الدكتاتورية الحاكمة في كوريا الشمالية منذ أكثر من نصف قرن، والذي تقوم نظريته الأساسية على أن جمهورية كوريا هي مستعمرة تابعة للولايات المتحدة. وقرر الاتحاد الطلابي هانشوونغيون مهاجمة عدوه، الحكومة، التي ينبغي قلبها من خلال أعمال عنف وتدمير مستمرة تقوم بها منظمات مناضلة لها أسماء تُكشف عن هويتها مثل "خط الجبهة"، "الكيان المناهض لأمريكا" أو "جيش التحرير"، التي أُنشئت من أجل تنظيم مظاهرات غير مشروعة تُستخدم فيها قاذفات الحرائق وقنابل كوكيل مولوتوف. وهكذا، في عام ١٩٩٦، في جامعة سيول، رُجم شرطي حتى الموت، وأصيب ٦٠٠ شخص بجرح. وكما يمكن للأعضاء للجنة تكوين فكرة صحيحة عن عنف هذه المظاهرات الطلابية في عام ١٩٩٦، وزع الوفد الكوري كتيب من إعداد وكالة الأمن الوطني مع صور يظهر فيها الطلبة الذين يواجهون شرطة مكافحة الاضطرابات بقذف الحجارة والتلويع بالقضبان، وإلقاء النار على رجال الشرطة وإشعال النار في المدارس ووجوههم مقنعة. وجرى نهب مباني الجامعة وتدميرها خلال هذه المظاهرات. ولم يُظهر الاتحاد الطلابي أي ندم إزاء نتائج هذا العنف بل وتباهى بنصره العظيم. وفي عام ١٩٩٧، خلال موكب مناسبة افتتاح الجامعة، احتل الطلبة طوال سبعة أيام الشارع الرئيسي في سيول، وألقوا قنابل يدوية وتسبيوا في موت شرطي. وأسرروا اثنين من المدنيين كانوا يظنون أنهم من مخبري الشرطة وضربيوهما حتى الموت بقاذفات اللهب. ونتيجة لذلك أعلنت المحكمة العليا، في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أن منظمة هانشوونغيون المركزية، هي منظمة في خدمة العدو وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٧ من قانون الأمن الوطني. وأنباء ذلك، انسحب بعض الطلبة من المنظمة، ولكن الذين لا يزالون أعضاء فيها يواصلون أنشطتهم المدama لقلب الحكومة الشرعية لجمهورية كوريا، التي ستتخذ تدابير صارمة لحفظ الأمن. وبخلاف الطلبة، كان معظم الأشخاص الذين حكم عليهم بموجب قانون الأمن الوطني جواسيس وشركاء في جريمة التجسس أو أشخاص متهمين بأفعال على صلة بكوريا الشمالية.

٦- ورد السيد هوانغ بعد ذلك على الأسئلة المتعلقة بالقسم أو التعهد باحترام القانون (law - abiding oath) وأشار أولًا إلى أنه كان مسبوقاً بقسم آخر هو قسم الاهداء الإيديولوجي (ideological conversion oath)، ظل سارياً لأكثر من ٦٠ سنة، وكان يعود إلى التشريع الاستعماري الياباني. وبعد وصول الحكومة الحالية إلى السلطة، حاولت إلغاء هذا النظام تماماً ولكنها اصطدمت بمعارضة الرأي العام الكوري. وبينما عليه، حل محل القسم القديم، أو إعلان الاهداء، التعهد باحترام القانون، الذي لا يتعارض مع حرية التعبير.

٧- تسائل البعض حول التوجيه الذي أصدرته الحكومة للسلطة التنفيذية بالالتزام بتفسير دقيق لقانون الأمن الوطني وتطبيق حذر له، في حين لا يجوز فرض هذا التوجيه على السلطة القضائية. إن الملاحظة صحيحة، ولكن يجدر الإشارة إلى أن السلطة القضائية تحترم من نفسها الالتزام بتفسير دقيق لقانون المذكور.

-٨ وفيما يتعلق بمسألة مراجعة قانون الأمن الوطني، يجدر هنا أيضاً معرفة السياق الكوري على نحو واضح لفهم الموقف. إن الأحزاب السياسية المكونة للتحالف الحاكم في كوريا لديها بالكاد أكثر قليلاً من الأغلبية. بيد أن حزب المعارضة (الحزب الوطني الكبير)، الذي هو الحزب الأكثر عدداً، يعارض مراجعة هذا القانون، اعتقاداً منه أن الشعب الكوري بأسره يعارض هذه المراجعة. ونظم حزب المعارضة أيضاً تقديم التماس ضد مراجعة قانون الأمن الوطني، مما يبين بوضوح أن الحكومة لا تطبق هذا القانون على نحو تعسفي.

-٩ السيد كيم (جمهورية كوريا) استكمل رده بالتأكيد على أن القوانين واللوائح في أي بلد هي بوجه عام انعكاس لتاريخه ومجتمعه، اللذين لا يكونان أبداً واقعاً جاماً وإنما هما في تطور مستمر. وانطلاقاً من هذا المنظور تبني الحكومة الكورية تعديل قانون الأمن الوطني. وعندما تولت الحكومة السلطة، نشأ نقاش بشأن مسألة إلغاء هذا القانون. ولكن اليوم يرى أن ذلك ربما يكون إجراءً متطرفاً ويجدر بدلاً من ذلك مراجعة نص بعض المواد. وجاري حالياً مناقشة المادة ٧، وينبغي الاعتراف فعلاً بأنما رباً كانت مصدرًا للمشاكل. ولا يمكن للوقد الكوري أن يوافق على الإعلان الذي وفقاً له يكون هذا القانون قانوناً خطيراً، ولكنه يؤكّد على أن هذا القانون يعكس خطورة الوضع في كوريا. وكون أن هناك أنصاراً ومعارضين لمراجعة القانون هو أمر يعكس تماماً التعددية التي يتسم بها الرأي العام الكوري. وستعمل السلطات من أجل الوصول إلى توافق وطني بشأن نص هذا الحكم (المادة ٧) وستضع في الاعتبار الآراء التي أعربت عنها اللجنة، والتي تعطي توجيهات للدول الأطراف فيما يتعلق بطريقة الامتثال للعهد.

-١٠ وواصل السيد كيم الرد عن الأسئلة المطروحة بشأن إجراء مراجعة القانون المدني الكوري. وقال إن مشروع المراجعة هذا يشمل ثلاثة عناصر هامة: مسألة معرفة ما إذا كان مركز رئيس الأسرة المكرس للرجل ينبغي الإبقاء عليه، وما إذا كان ينبغي الإبقاء على فترة الانتظار التي ينبغي أن يراعيها بصفة إلزامية المطلقة أو المطلقة قبل أن يتزوج (أو تتزوج) من حديث، وأخيراً، ما إذا كان ينبغي الإبقاء على حظر الزواج على الأشخاص الذين ينتمون إلى نفس السلف أو نفس الأصول الأسرية. وكان النقاش حامياً للغاية في جمهورية كوريا بشأن هذا الموضوع، خاصة وأن الأمر يتعلق بمركز المرأة، وأن أنصار التقاليد أعربوا عن مقاومتهم لأى تعديل للقوانين التي تعكس بالفعل الثقافة والتاريخ. أولاً، قررت الحكومة في النهاية إلغاء فترة الانتظار الإلزامي المفروضة على المطلقة أو المطلقة قبل الزواج من حديث. وحررت صيغة جديدة للحكم المذكور. ونصه معروض حالياً على الجمعية العامة للنظر فيه. وثانياً، فيما يتعلق بمركز الأسرة، الذي كان مكرساً للرجل، لم تلاحظ الحكومة توافقاً وطنياً أو تلقياً في الآراء فيما يتعلق بإلغاء هذا الحكم. وثالثاً، ينطبق نفس الشيء على حظر الزواج بين الشخصين اللذين ينتميان إلى نفس السلف ونفس الأصول الأسرية. ومع ذلك يجدر توضيح أنه من حيث الممارسة، تتحذّز تدابير إدارية بصفة دورية كيما يتاح للأشخاص الذين يكثرون في هذه الحالة أن يسجلوا زواجهم وفقاً للقانون. وفي ظل الظروف الحالية، لا يوجد توافق في الآراء لإلغاء هذا الحكم القانوني.

-١١ لقد أشار عضوان في اللجنة إلى عدم التوازن بين عدد المواليد الجدد من الذكور ومن الإناث، وقالا إن ذلك صلة بعملية الإجهاض واختيار جنس الجنين. وفيما يتعلق بالإجهاض، فإن القانون الجنائي يجرمه، ولكن هناك قانون يسمح بالإجهاض في ثلاث حالات: الاغتصاب وارتكاب المحرم والحالات التي يكون فيها للحمل آثار خطيرة للغاية على المرأة الحامل. وليس لدى الوقد الكوري أرقام تتيح التتحقق بالفعل من أن هناك عدم توازن

بين عدد المواليد الذكور والإإناث. ولا جدال هناك بوجه عام لدى الكوريين تفضيل للذكور، ولكن هذا التفضيل يكون أقل على نحو واضح في المدن عنه في القرى. ومن ثم فإن الأمر يتعلق بمسألة تعليم ويقع على عاتق الحكومة أن تتصرف على نحو يُثني السكان من اللجوء إلى الإجهاض غير المشروع لتغليب ولادات الذكور.

١٢ - لقد لاحظ البعض أن ميزانية جمهورية كوريا المخصصة لمكافحة العنف المترتب هي ضعيفة للغاية، وهذا صحيح. وستبذل الحكومة جهداً لزيادة هذه الميزانية في سياق الكفاح من أجل ترقية مركز المرأة. وعلى صعيد التمييز في العمل والمساواة في الأجر، أُشير إلى المصاعب التي تصادف النساء اللاتي يرأسن شركات صغيرة. وفيما يتعلق بهذا الموضوع، يعلن الوفد الكوري أنه لا يوجد في هذا الصدد تمييز بموجب القانون، ولكن يتبعن على الحكومة أن تكافح التمييز من حيث الواقع. لقد سُئل عما إذا كان لدى الوفد الكوري نسخة باللغة الإنكليزية من خطة العمل الوطنية لتحسين مركز المرأة (الفقرات ٣٦-٣٨ من التقرير)، والأمر ليس كذلك للأسف؛ ولكن الوفد سيسعى كيما ترسل نسخة منها إلى مقرر اللجنة.

١٣ - لقد سُئل عما إذا كان قد تحقق هدف الـ ١٠ في المائة الذي حدد لنسبة النساء في الوظائف الحكومية في عام ١٩٩٦. والرد هو بالإيجاب فيما يتعلق بوزارة الخارجية، حيث عُيّن ثمانية نساء، من بين ٤٠ موظفاً جديداً، في أعقاب المسابقات الأخيرة لوزارة الخارجية لتعيين الموظفين، مما يجعل نسبتهن ٢٠ في المائة. ومن ناحية أخرى، ما زالت وزارة العدل أكثر تحفظاً. ومع ذلك يجدر توضيح أن هذا المهدف هو توجيهه وتوصية، ولكنه لا يمثل قاعدة مطلقة. ووضعت اللجنة الرئيسية المعنية بقضايا المرأة (انظر الفقرة ٣٩ وما يليها من التقرير) تحت سلطة الرئيس مباشرة، حيث تقدم إليه تقاريرها، بينما كانت اللجنة السابقة (لجنة السياسات العامة المتعلقة بالمرأة) تتبع مكتب رئيس الوزراء. وهذه اللجنة لها اختصاص واسع تماماً؛ وبالفعل، إذا لاحظت تمييزاً في قضية ما يقوم على الجنس ويتعارض مع مبدأ المساواة في الحقوق، تصدر رأياً في الموضوع، وإذا لم يجر تسوية الخلاف على نحو مرضٍ من وجهة نظرها، يمكنها اتخاذ إجراءات للملائحة وتوجيه الأهمام. وسئل عما إذا كان الاغتصاب يدخل في تعريف العنف المترتب. ورد عضوان في الوفد الكوري يشغل كل منهما وظيفة مثل نيابة بالإيجاب. ومن ناحية أخرى، لم يرد إلى علمها حالات محددة اتهمت فيها امرأة زوجها بجريمة الاغتصاب.

١٤ - السيد لي (جمهورية كوريا) قال إنه سيرد على الأسئلة المتعلقة بالضمادات التي يحظى بها الأشخاص المقبوض عليهم أو المحتجزون. ولكن للأسف لدى الوفد الكوري وقت قليل للغاية لتجميع الردود، ومن ثم فإن الأسئلة التي لم تقدم ردود عليها، ستعالج في التقرير الدوري القادم.

١٥ - إن الوصول إلى محام هو حق يحميه القانون، ومن حيث الممارسة، يتمتع بذلك الحق أيضاً الأشخاص المشتبه بهم بانتهاك قانون الأمن الوطني. ويقوم ممثلو النيابة العامة مرة كل شهر بزيارة موقع الهيئة المعنية بالأمن الوطني. ولا يجوز لهذه الأماكن استقبال الأشخاص المقبوض عليهم، ولكن يجوز احتجاز الأشخاص المشتبه بهم بمخالفة قانون الأمن الوطني في مركز الشرطة الأكثر قرباً للهيئة المعنية بالأمن الوطني، مما يقتضي أن يقوم ممثلو النيابة العامة أيضاً بزيارة مراكز الشرطة مرة كل شهر. وكما ذُكر في التقرير (الفقرة ١١٨)، يجوز النظر في قانونية القبض على شخص، ولكن ذلك لا يحدث بصفة تلقائية وينبغي للشخص المعنى أن يطلب ذلك. وفي عام ١٩٩٩، طلب حوالي ٧٧ في المائة من الأشخاص المقبوض عليهم أو المحتجزين النظر في قانونية احتجازهم. وتكون سلطات التحقيق ملزمة بأن تبين للمشتبه فيه المقبوض عليه أن من حقه الاستفادة من خدمات محام. ومن

حيث الممارسة، إذا كان المشتبه فيه لا يعرف محامياً، يلحاً إلى نقابة المحامين التي تعين له المحامي الذي يكون في الخدمة في ذلك اليوم. ويمكن احتجاز المشتبه فيه المقبوض عليه لفترة حدها الأقصى ٣٠ يوماً أو ٥٠ يوماً إذا كان مشتبهاً فيه بانتهاك قانون الأمن الوطني. ويجوز للنيابة في أي لحظة أن تفرج عن المشتبه فيه. ويجوز احتجاز الشخص المعين بعد توجيه اتهام إليه لفترة حدها الأقصى ستة أشهر، ولكن يجوز الإفراج عنه إفراجاً مسروطاً أو بدون دفع كفالة. وأصدر وزير العدل تعليمات لعموم القاعدة التي وفقاً لها يمكن مباشرة التحقيق دون سجن المشتبه فيه، وأمرت المحكمة العليا أيضاً جميع هيئات التحقيق أن تطبق هذه القاعدة بدقة.

١٦ - والاعترافات التي يحصل عليها بعد التعذيب لا يجوز استخدامها كأدلة، وموظفو جهات التحقيق الذين يدانون بالمعاملة السيئة أو التعذيب لا يفلتون أبداً من العقاب. وخلال الفترة المتقدمة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٨ تلقت السلطات ٥٧ شكوى تتعلق بالتعذيب، أعلنت ٥١ منها غير مقبولة وما زال ٥ منها محل تحقيق؛ وفي آخر حالة نظر فيها، وجه اتهام، ولكن أعلنت براءة المتهم. ووفقاً لفقه المحكمة العليا، يمكن أن تستخدم اعترافات الشريك في الجريمة كدليل. ولا تخضع تدخلات الأطباء خلال التحقيق لقواعد، ولكن إذا كان المشتبه فيه مريضاً، تقوم الشرطة أو مثل النيابة باستدعاء طبيب. وفي حالات الطوارئ، يجوز القبض على المشتبه فيه بدون أمر بالقبض عليه، واحتجازه لمدة ٤٨ ساعة، وبعد هذه المهلة لا يجوز إبقاءه في الاحتجاز ما لم يصدر القاضي أمراً بحبسه في غضون ٤٨ ساعة، وإلا تعين الإفراج عن المشتبه فيه.

١٧ - وفيما يتعلق باستقلال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ينبغي معرفة أن أعضاء هذه اللجنة لا يجوز إقالتهم من وظائفهم، إلا في حالات عدم أهلية بدنياً أو عقلياً أو الحكم عليهم بعقوبة سجن أو عقوبة تأديبية. وتعتبر اللجنة مستقلة تماماً تجاه وزارة العدل فيما يتصل بوضع سياساتها العامة، بل وهي ليست ملزمة بتقديم تقارير إلى وزارة العدل.

١٨ - السيد كيم (جمهورية كوريا) أضاف أنه في مشروع قانون حقوق الإنسان، الجاري النظر فيه حالياً أمام الجمعية الوطنية، من المتوقع على نحو واضح أن يكون بإمكان لجنة حقوق الإنسان تقديم توصيات إلى السلطات العسكرية والهيئات المعنية بالأمن. وإذا كان من الصحيح أن هذه اللجنة لن تقدم إلا توصيات، فإن الإعلام عن هذه التوصيات يمنحها تأثيراً معيناً. وفيما يتعلق بعقوبة الإعدام، طلب أحد أعضاء اللجنة معلومات عن مصير أحد الرعايا الباقستانيين وشريك له كان قد حكم عليهم بالإعدام لجريمة قتل. لقد استفاد كلاهما من إجراء بالغفو ويوجد حالياً كل منهما في بلد الأصلي؛ ولا يعلم الوفد الكوري ما إذا كان هذان الشخصان قد خضعا لتعذيب خلال التحقيق. إن إلغاء عقوبة الإعدام هو هدف على المدى الطويل ولم يحدد أي أجل لذلك في الوقت الحالي. وهناك حالياً حوالي ٣٠ شخصاً محكوماً عليهم بالإعدام في السجون الكورية، وفي السنوات الأخيرة، لا سيما بعد أن تولت الحكومة الجديدة السلطة، لم ينفذ أي حكم بالإعدام.

١٩ - وأخيراً، أحاط الوفد الكوري علمًا بملحوظات اللجنة التي رأت أن الفقرة ١ من المادة ٣٧ من الدستور ربما كانت لا تنسق مع العهد؛ ويؤكد الوفد أن تفسير القيد المنصوص عليه في هذه الفقرة يكون دائمًا تفسيراً حصرياً للغاية.

٢٠ - السيد هوانغ (جمهورية كوريا) أشار إلى مسألة تسمية القضاة التي تبدو تشغلاً لأعضاء اللجنة بقدر كبير. إن وظائف القاضي هي محاطة بضمانات عديدة أنشأها الدستور والقانون الخاص بتنظيم المحاكم. وينبغي للقضاة الذين سيعينون احتياز اختبار يختار في أعقابه عدد قليل جداً من المرشحين؛ وبعد ذلك يحضررون تدريجياً لمدة سنتين في معهد التدريب والبحوث القضائية. ووفقاً للنتائج التي يحققونها ولرغباتهم، يعينون كقضاة أو ممثلين للنيابة أو محامين. والقضاة لا يجوز عزلهم من مناصبهم، وهو نظام لا يحظى في الواقع بتقدير كبير من جانب الكوريين. ولهذا السبب، هناك نظام لإعادة تعيين القضاة. ومع ذلك، من النادر جداً أن ترفض التسمية الثانية. ومؤخراً، تَعَيَّن استبدال ثلاثة من قضاة المحكمة العليا بسبب نفاذ مدة ولايتيهم. ورئيس المحكمة العليا هو الذي يوصي بالمرشحين، حتى إذا كان رئيس الجمهورية، وفقاً للقانون، هو الذي يعين القضاة. موافقة الجمعية الوطنية؛ وسلطة التوصية هذه هي الضمان بأن قضاة المحكمة العليا يكونون مستقلين تماماً تجاه السلطة التنفيذية. وتقوم منظمات غير حكومية عديدة بدراسة مسألة التسمية الثانية للقضاة وليس هناك ما يدعو إلى الخوف من أن يستخدم هذا النظام لإزاحة بعض القضاة أو إلبارهم على التصرف في اتجاه معين.

٢١ - وفيما يتعلق بمسألة العلاقة بين المعاهدات الدولية والتشريع الوطني التي تتسم ببعض الصعوبة، فإن المادة ٦ من الدستور تنص على أن المعاهدات المصدق عليها بموجب الدستور يكون لها نفس الآثار التي تكون للقوانين الوطنية في جمهورية كوريا، وهذا الحكم هو محل تفسيرات مختلفة في كوريا، حيث يجري مناقشة هذا الموضوع على نطاق واسع. إن القوانين المختلفة وترتيبها التنازلي هو كما يلي: الدستور، وله السلطة العليا، تأتي بعد ذلك القوانين التي اعتمدتها الجمعية الوطنية ثم المراسيم الرئاسية المنصوص عليها في هذه القوانين، وأخيراً، اللوائح الوزارية. والمعاهدات الدولية تختلف أيضاً فيما بينها احتمالاً كبيراً ولا يكون لها كلها نفس الوزن. فبعض أحكام القانون الدولي تلزم الدول الأطراف تجاه المجتمع الدولي، ولا يعني ذلك بصفة تلقائية أن من حق الأفراد الاستشهاد بها مباشرة. ويتبين إذن أن المكانة التي يتمتع بها كل حكم دولي في القانون الداخلي تحدد تبعاً لكل حالة على حدة. ويجدر التأكيد على أن السلطة العليا المؤهلة بتفسیر القوانين هي المحكمة العليا، ولكنها حتى اليوم لم تصدر أي قرار بشأن هذه المسائل. وأخيراً، للرد على السؤال المتعلق بالدعوى بعدم الدستورية، فإن الوفد يلزم من مزيداً من الوقت.

٢٢ - الرئيسة شكرت الوفد على هذه المعلومات ودعته إلى الرد على الأسئلة ١٢ إلى ١٩ في قائمة النقاط التي ينبغي تناولها.

٢٣ - السيد لي (جمهورية كوريا) قال رداً على السؤال المتعلق بعمليات التنصت الهاتفية، إنه لمنح أثر تنفيذي للمادة ١٨ من الدستور التي تكفل احترام الاتصالات، أصدرت الحكومة في عام ١٩٩٣ قانوناً بشأن حماية الاتصالات، ينظم الشروط التي وفقاً لها يمكن للسلطات أن تتخذ تدابير للتنصت الهاتفي أو لتقيد الاتصالات. والقاعدة هي أنه لا يمكن اتخاذ مثل هذه التدابير إلا بناء على إذن كتابي من أحد القضاة. ويحدد القانون الحالات التي يؤذن فيها بالتنصت؛ ويمكن اتخاذ هذا التدابير في حالات الجرائم المنصوص عليها في القانون الجنائي أو مخالفة القوانين المتعلقة بالمخدرات والعاقاقير ذات التأثير النفسي. وتطلب النيابة هذا الإذن من أحد القضاة، ولا يجوز له أن يصدره إلا لمدة ثلاثة أشهر بحد أقصى. وإذا كان الأمر يتعلق بأمن الدولة، يحصل على هذا الإذن من رئيس محكمة عالية ولا يجوز إصداره لفترة تتجاوز ستة أشهر. وفي الحالات المستعجلة، يجوز للنيابة أو لضابط الشرطة

القضائية اتخاذ تدابير تقيدية فيما يتعلق بالراسلات والاتصالات الهاتفية، بشرط الحصول على إذن في غضون ٤٨ ساعة بعد بدء الإجراء، وإلا تعين وقفه فوراً. ولا يجوز قبول الرسائل أو محتوى المحادثات الهاتفية التي حصل عليها بطرق غير قانونية كأدلة في القضايا أو خلال إجراء تأديبي، والشخص الذي يرتكب فعلًا غير قانوني يخضع للاحقات ويجوز الحكم عليه بالسجن لفترة قد تصل إلى سبع سنوات. وفي عام ١٩٩٧ أصدرت السلطة القضائية إذناً باتخاذ تدابير تقيدية، و٤٨٠ إذناً في عام ١٩٩٨ و١٢٥ إذناً في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى نهاية شهر أيار/مايو ١٩٩٩. وفي غالبية هذه الحالات، كان السبب هو الاتجار بالمخدرات أو بالأسلحة. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، عرض على الجمعية الوطنية طلب بمراجعة قانون حماية الاتصالات لتشديد العقوبات في حالة التنصت غير القانوني وحماية المعلومات التي حصل عليها من هذا الطريق على نحو أفضل. وفي انتظار اعتماد النص الجديد، أصدر وزير العدل تعليمات لحماية جميع المستدات المتعلقة بعمليات التنصت الهاتفية لاحضان ضباط الشرطة القضائية لمراقبة دقيقة عندما ينفذون تدابير من هذا النوع.

- **السيد هوانغ (جمهورية كوريا)** رد على الأسئلة التي طرحت في النقطتين ١٣ و١٤. وقبل أن يعرض التقدم المحرز في ميدان علاقات العمل منذ تقديم التقرير الدوري الأخير، ذكر بأن كوريا كانت قد وضعت تحفظاً بجاه المادة ٢٢ من العهد. وبالرغم من هذا التحفظ واصلت الحكومة جهودها لإصلاح تشريعات العمل، وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ اجتمعت اللجنة الثلاثية الأولى، التي تضم ممثلين للحكومة وأصحاب العمل والعاملين. وكان المدفوع هو التغلب على الأزمة الاقتصادية وإنشاء علاقات مهنية جديدة بين جميع الشركاء. وتوصلت هذه اللجنة إلى اعتماد اتفاق اجتماعي يمثل التزاماً من جانب الشركاء الاجتماعيين لإصلاح الاقتصاد الوطني. واجتمعت لجنة ثلاثة ثانية لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ جميع القرارات التي اتخذت خلال اللجنة السابقة وللننظر في التدابير الجديدة التي يتعين اتخاذها. وفي أيار/مايو ١٩٩٩ صدر قانون بشأن إنشاء اللجنة الثلاثية وأدائها بغية تعزيز دور هذه اللجنة كهيئة استشارية. وستشكل اللجنة الثلاثية الثالثة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر القادم وستواصل النظر على نحو مستفيض في جميع المسائل ذات الصلة بعلاقات العمل.

- **٢٥** وفيما يتعلق بالقيود المفروضة على الانضمام إلى النقابات أو على الحق في الإضراب، أمكن تحقيق تحسينات ملحوظة فيما يتصل بالاعتراف بالنقابات المهنية. إن قانون النقابات وعلاقات العمل الذي صدر في عام ١٩٩٧ يعزز حقوق العاملين في تنظيم أنفسهم في النقابات. وحتى الآن، لم يكن هناك إلا نقابات وحيدة، وتبذل الحكومة جهداً من أجل توحيد سبل المفاوضات الجماعية. وعملية التوحيد هذه ستأخذ وقتاً، وهي من المواقيع التي يتعين على اللجان الثلاثية النظر فيها. وفيما يتعلق بنقابات المعلمين، قررت اللجنة الثلاثية الأولى في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٧ مراجعة جميع الأحكام ذات الصلة في هذا الميدان وتوصلت اللجنة الثلاثية الثانية إلى اتفاق بشأن الوسائل التي تضمن حق المعلمين في تنظيم أنفسهم في نقابات. وفي ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ اعتمد مشروع نص، بموجبه سيتمكن للمعلمين تنظيم أنفسهم في نقابات بدءاً من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩. وكانت مسألة نقابات المعلمين محل جدال شديد ذلك لأن التقاليد الكونفوشيانية يجعل من التعليم مجالاً يكاد يكون مقدساً. ولذلك كان هذا الأمر يتطلب موافقة اللجنة وإرادة من جانب الحكومة حتى يتتسنى تحقيق تقدم بشأنه. وبحلول ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ كانت هناك نقابات تمثل جميع مجموعات المعلمين، مثل اتحاد النقابات الكورية والاتحاد الكوري للعاملين في التربية والتعليم واتحاد منظمات المعلمين. وفيما يتعلق بموظفي الحكومة، قررت اللجنة الثلاثية الأولى في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٨ منح هذه الفئة من الموظفين الحق في تنظيم نفسها، ولكن من خلال السماح لهم في

مرحلة أولى بتشكيل رابطات في أماكن العمل؛ وتكون المرحلة الثانية هي تنظيم أنفسهم في نقابات حقيقة. ومن أجل ذلك، اعتمد قانون في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٨ ودخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وأنشئت رابطات للموظفين العموميين في أماكن العمل لمناقشة المشاكل المتعلقة بالتوابع الصحية في مجال العمال وبيئة العمل وبالفاعلية في العمل على سبيل المثال. ولا يجوز الانضمام في عضوية هذه الرابطات إلا للموظفين من الدرجة السادسة أو أدنى من ذلك لأن الموظفين من الدرجة الخامسة أو أعلى منها يعتبرون من المديرين. ويمكن لغالبية الموظفين العموميين أن يكونوا أعضاء في هذه الرابطات ذلك لأن ٨ في المائة فقط من الموظفين العموميين - موظفو الفئة العليا - لا يدخلون فيها. وسيزداد عدد الرابطات في أماكن العمل زيادة كبيرة مع استكمال المرحلة الثانية من إعادة هيكلة الوظائف العمومية. وسيجري خلال الاجتماعات القادمة للجنة الثلاثية النظر في جميع المسائل ذات الصلة بإنشاء النقابات بمعناها الصحيح، وستستعرض اللجنة نتائج أداء هذه الرابطات وستضع الرأي العام أيضاً في اعتبارها.

٢٦ - وفيما يتعلق بمسألة القبض على بعض القادة النقابيين، يجدر الإشارة أولاً إلى أن الحكومة الكورية تكفل الحقوق الأساسية للنقابات مثل حرية التجمع والحق في العمل الجماعي. ولكنها تحرض مع ذلك على ردع الأفعال غير المشروعة التي تكون مصحوبة بأعمال عنف وتدمر. وفي جمهورية كوريا، كثيراً ما تكون الإضرابات مصدرًا لأفعال العنف واحتلال الواقع أو المباني الجماعية على نحو غير مشروع وإتلاف الممتلكات كذلك. وتحتمل الحكومة الكورية لتأمين تعويض الضحايا، ولكن النتائج غير مرحبة على الإطلاق. ومن ناحية أخرى، أعلنت المحكمة الدستورية أن أحکام القانون المدني لا تكفي لردع مثيري الفتن أثناء الإضرابات غير المشروعة، ذلك لأن القادة النقابيين مثل هذه الإضرابات غالباً ما لا يكونون بمقدورهم تعويض أصحاب العمل عن الأضرار المتکبدة، ولأن الدعاوى التي يرفعها أصحاب العمل ضد النقابيين كثيراً ما تسبب في أفعال جديدة من جانب العاملين، ويضطر عندئذ صاحب العمل إلى سحب شکواه. وفي سياق مثل هذا صدرت أحکام ضد ١٤ من النقابيين، وبعض منهم محتجز حالياً قبل المحاكمة. وستواصل الحكومة الكورية ضمان الحق في الإضراب، ولكنها تنوی ردع الإضرابات غير المشروعة التي تكون مصحوبة بأعمال عنف أو تدمير، وفقاً للقانون ومع مراعاة المعايير المعترف بها دولياً، وبوجه عام، فإن السلطات عاقدة العزم على تحسين نظام العلاقات المهنية وعلى تنفيذ الإصلاحات الأساسية للنهوض بالاقتصاد.

٢٧ - وردَ على السؤال رقم ١٥، قال السيد هوانغ إنه يتبعن على الذين يقومون بتنظيم مظاهرة في المowe الطلق أن يخطروا بذلك رئيس مركز الشرطة المعنى. وعندما يتبدى على نحو واضح أن المظاهرة يمكن أن تعرّض السلام والأمن العام للخطر، يجوز لرئيس مركز الشرطة أن يحظرها، مع إخطار المنظمين كتابة بهذا الحظر ومع بيان الأسباب. ويجوز الاعتراض على قراره أمام السلطات المحلية أو الإقليمية المختصة، التي ينبغي لها أن تفيده باستلام الإخطار بالاعتراض في غضون ٧٢ ساعة، ويتعين عليها البت في الموضوع في غضون ٢٤ ساعة من إفادتها باستلام الإخطار، وإلا كان الحظر لاغياً. فضلاً عن ذلك، يجوز تنظيم المظاهرة إذا بدا أن الحظر كان غير مشروع أو غير منطقي. ويجوز كذلك الاعتراض على القرار بالحظر أمام سلطة قضائية أعلى في غضون عشرة أيام، ويتعين على المحكمة البت في الموضوع في غضون ثلاثة أشهر.

- ٢٨ - السيد كيم (جمهورية كوريا)، رد على السؤال رقم ٦، وذكر أن الدستور الكوري ينص على مبدأ المساواة في الحقوق، لا سيما بين الرجال والنساء، وعدم التمييز. فضلاً عن ذلك، يشمل مشروع القانون بشأن حقوق الإنسان عدداً من الأحكام التي ترمي إلى منع أي شكل من التمييز بسبب الجنس أو الدين أو السن أو الوضع الاجتماعي أو الأصل العرقي أو اللون أو الأصل القومي أو الآراء السياسية وغير ذلك من الاعتبارات.

- ٢٩ - وردأً على السؤال رقم ١٧، أشار السيد كيم إلى أحكام الفقرة ٢ من المادة ٦ من الدستور، التي تنص على أن مركز الأجانب مكفول بموجب القانون الدولي وأحكام الصكوك الدولية. وعهد بتنفيذ هذه المادة الدستورية إلى إدارات مراقبة المиграة الموقعة تحت إشراف وزارة العدل، ويضم كل مكتب فيها مسؤولاً مكلفاً بالتأكد، مرة كل شهر على الأقل، من احترام حقوق الأجانب، ويعين عليه تدوين نتائج تحقيقاته. ولا توجد هيئة أخرى مكلفة بالإشراف على مراعاة حقوق الأجانب، ولكن هناك سبيل للانتصاف ضد قرارات إدارات مراقبة المиграة. ولا يوجد قانون يضمن المساواة بين الرعايا الكوريين والأجانب فيما يتعلق بالعمل. ويعين على الأجانب الذين يرغبون في البقاء أكثر من تسعين يوماً متتالياً في جمهورية كوريا الحصول على إذن بالإقامة. ولا يمنح هذا الإذن للعاملين اليدويين. وفي نهاية عام ١٩٩٨، تبين الإحصاءات الرسمية أنه كان هناك ما يزيد على ١٦٠ ٠٠٠ عامل أجنبي في الإقليم الوطني، وينبغي أن يضاف إليهم مائة ألف آخرين في وضع غير قانوني. وتختضع الفئران لقواعد العمل على أساس المساواة. وهكذا، يجوز للعاملين المهاجرين الذين يكونون في وضع غير قانوني والذين تعرضوا لمعاملة سيئة رفع شكاويمهم إلى هيئات التفتيش على العمل، وتطبق عليهم أحكام القانون المنظم لقواعد العمل. ومع ذلك، يتعين عليهم مغادرة الإقليم الوطني بعد الحصول على تعويض. وفيما يتعلق بالتدريبين الأجانب، يصرح لهم بالإقامة في كوريا لمدة ثلاثة سنوات على الأكثر، ولكن يجوز تمديد إقامتهم إذا كانوا مقاومين في البلد منذ ستين على الأقل وحصلوا على شهادة بكفاءتهم.

- ٣٠ - وفيما يتعلق بالتدابير التي اتخذت لتنفيذ توصيات اللجنة فيما يتعلق بثلاث قضايا عرضت عليها (السؤال ١٨)، كانت لجنة حقوق الإنسان قد طلبت من السلطات الكورية أن تؤمن دفع تعويضات لأصحاب البلاغات، وأن تتخذ ترتيبات لتلافي تكرار هذا النوع من المواقف وأن تنشر ملاحظاتها. ووفقاً للقانون، يجوز منح التعويض للشخص الذي جرى مقاضاته وبرئ من الأفعال المنسوبة إليه، أو إذا أعيدت مقاضاته، أو إذا قدم طلباً للحصول على تعويض بموجب القانون. ولم يطلب لا السيد كيم (البلاغ رقم ١٩٩٤/٥٧٤) ولا السيد بارك (البلاغ رقم ١٩٩٥/٦٢٨) إعادة مقاضاته أو تعويضه. أما السيد سون (البلاغ رقم ١٩٩٢/٥١٨)، فقد قدم تظلماً أمام المحكمة العليا، التي رفضته في آذار/مارس ١٩٩٩، ومن ثم لا يمكن له طلب تعويض. لقد عرض الوفد الكوري التدابير التي اتخذت لتلافي تكرار مواقف من هذا النوع في ردوده على الأسئلة الأخرى للجنة. وأخيراً، لقد قامت الحكومة الكورية بترجمة ملاحظات اللجنة بشأن القضايا الثلاث ونشرها في وسائل الإعلام في آذار/مارس ١٩٩٩. فضلاً عن ذلك، فإنبعثة الدائمة لجمهورية كوريا في جنيف أرسلت إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان معلومات فيما يتعلق بحالة السيد سون، بينما كان المطلوب إرسال معلومات فيما يتعلق بالسيد بارك؛ وسيجري تصحيح هذا الخطأ.

- ٣١ - وردأً على السؤال رقم ١٩، أشار السيد كيم إلى المحتوى الأساسي لل الفقرات ١٢ إلى ١٤ من التقرير وأضاف أنه تنظم حالياً محاضرات تعليمية بشأن حقوق الإنسان في المدارس والجامعات. (CCPR/C/114/Add.1)

-٣٢- الرئيسة شكرت الوفد الكوري ودعت أعضاء اللجنة إلى طرح أسئلة إضافية.

-٣٣- اللورد كولفيلي أشار إلى التقدم الكبير في استحداث التقنيات الإلكترونية في جمهورية كوريا، على نحو ما يتبيّن من الفقرتين ١٨٠ و ١٨١ من التقرير (CCPR/C/114/Add.1). ومع ذلك، لم تشر المنظمات غير الحكومية المختلفة إلى هذا الوضع، كما لم يذكر أي شيء في التقرير عن قواعد البيانات الإلكترونية الواسعة التي استحدثت. وأشار لورد كولفيلي إلى أن الدول الأطراف ينبغي أن تضع في الاعتبار الملاحظات العامة للجنة لدى إعداد التقارير، وأن اللجنة أدلت بملحوظة عامة (رقم ١٦) فيما يتعلق بالمادة ١٧ من العهد، التي تتناول بوجه خاص المسائل ذات الصلة بحماية الحياة الخاصة وإلى قواعد البيانات الإلكترونية. ولذلك، فإنه يتبع على السلطات الكورية الإشارة إليها لدى استعراض تنفيذ المادة ١٧ من العهد في بلدتها.

-٣٤- ولاحظ السيد كولفيلي أن جمهورية كوريا قد أنشأت شبكة إلكترونية وطنية للمعلومات، أتاحت تجميع معلومات عديدة عن كل فرد. هل أنشأت الدولة أو تنوي أن تنشئ مؤسسات أخرى من هذا النوع؟ وربما كان من المهم أيضًا معرفة ما هي المعلومات التي تحتويها قواعد البيانات هذه ولأي غرض. فضلاً عن ذلك، كل شيء يدعو إلى الاعتقاد إلى أن هناك منظمات خاصة لديها هي أيضًا قواعد بيانات إلكترونية، ويتعين على الدولة الطرف، في جميع الحالات، أن تعمل على أن تكون بإمكان الأشخاص المعنيين معرفة أن هناك معلومات خاصة بهم ترد في قواعد البيانات وأن يكون بإمكانهم الوصول إليها وتصحيح الأخطاء المحتملة. فضلاً عن ذلك، من المهم إنشاء هيئات إشراف مستقلة، على نمط ما يحدث في أوروبا حاليًا، يكون بإمكانها تأمين احترام حرمة الحياة الخاصة. ومن ناحية أخرى، قال اللورد كولفيلي إنهفهم أن التشريع المطبق لحماية المعلومات الشخصية التي تحفظ بها الهيئات العامة أو الخاصة هو تشريع جنائي بصفة أساسية، وهو ما لا يبعث على الارتياب على الإطلاق، طالما أن مسألة قواعد البيانات تتجاوز بكثير إطار القانون الجنائي وتشمل جوانب تتعلق بالحياة الخاصة التي تدخل في مجال القانون المدني. وأضاف اللورد كولفيلي أنه يدرك أن المسألة واسعة ومعقدة بقدر كبير وأن السلطات الكورية يلزمها وقت لتفكير فيها على نحو متعمق، وأنه لا يتضرر ردًا فوريًا. ومع ذلك، من المهم أن تتناول التقرير الدوري القادم هذه المسألة بالتفصيل، لا سيما على ضوء الممارسة والتشريع في بلدان أخرى.

-٣٥- لقد ذكر الوفد الكوري أنه جاري حاليًا إنشاء بنك للبيانات الجنينية. ويود اللورد كولفيلي معرفة ما هو المدف من ذلك، وما هي المعلومات التي سيحتويها ومن هم الأشخاص المستهدفين وما هي الجرائم المستهدفة وبأي صفة. وفي رأيه، لا ينبغي أن يدرج في بنك البيانات هذا الأشخاص الذي أحضعوا لاختبار "ADN" في سياق جريمة سرقة ثم أتاحت نتائج الاختبار تبرئتهم. وأضاف أنه يسعده أن يسمع رأي الوفد الكوري في هذا الموضوع.

-٣٦- وأخيراً فيما يتعلق بمسألة بصمات الأصابع التي تُدرج في بطاقات الهوية، يتساءل اللورد كولفيلي بشأن هذه الممارسة، التي قد تمثل انتهاكاً للحق في حرمة الحياة الخاصة والخطر المعاملة المهيمنة. وأضاف أنه يريد توضيحات بشأن هذا الموضوع أيضًا.

- ٣٧ - السيد كلاين لاحظ أنه ورد في الفقرة ٣١٢ من التقرير، أنه يجوز حظر المظاهرات في طرق المرور الرئيسية بمرسوم رئاسي. وهذا الإجراء لا يبدو يتفق مع المادة ٢١ من العهد، طالما أنه يتولى حظراً عاماً ومطلقاً، يفرض بمرسوم رئاسي وليس بموجب القانون على نحو ما هو منصوص عليه في المادة ٢١ من العهد.

- ٣٨ - إن الحكم الوارد في الفقرة ٢٢٢ من التقرير الذي يقضي بأن تكون هناك نقابة واحدة فقط في كل شركة يتعارض مع المادة ٢٢ من العهد ويمثل قيداً على الحرية النقابية؛ وربما ينبغي تقدم ملاحظات بشأن هذا الموضوع.

- ٣٩ - وورد في الفقرة ٢٢٧ من التقرير أنه بدءاً من الآن، يجوز للصحفيين الانضمام إلى حزب سياسي. وأعرب السيد كلاين عن دهشته لأن هذا الإذن لم يصدر إلا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ وتساءل أيضاً عما إذا كان يُحظر على فئات أخرى من الأشخاص الانضمام إلى الأحزاب السياسية. ومن ناحية أخرى، لاحظ أنه ورد في الفقرة ١٩٢ أنه يُحظر على المنظمات الدينية ممارسة أي نشاط سياسي، ويود السيد كلاين معرفة على أي أساس قانوني يطبق هذا الحظر وما هو المقصود بـ "النشاط السياسي". على سبيل المثال، هل يسمح للكنائس الاحتجاج على الظلم الاجتماعي؟

- ٤٠ - السيد كيم (جمهورية كوريا)، رد على السؤال المتعلق ب بصمات الأصابع، واعترف أن من المشروع التساؤل لماذا تستمر كوريا فيأخذ بصمات الأصابع، في حين أنها طلبت من اليابان إلغاء هذا النظام. وفي الواقع، فإن كوريا تعترض على عدم المساواة في المعاملة من جانب السلطات اليابانية التي لا تأخذ إلا بصمات الكوريين الذين يعيشون في اليابان، وتتنزع عن عمل ذلك مع مواطنيها، مما يمثل تمييزاً. وعلى العكس من ذلك ووفقاً لمبدأ المساواة، تؤخذ بصمات أصابع جميع الأشخاص الذين يعيشون في كوريا، الكوريين والأجانب على السواء؛ وليس هناك تمييز إذن لأن نفس المعاملة تطبق على الجميع. وسيجري تناول هذه المسألة بمزيد من التفصيل في التقرير الدوري القادم الجمهورية كوريا.

- ٤١ - وفيما يتعلق بالخطر المتحمل على الحياة الخاصة الذي تمثله بعض تطبيقات النظم الإلكترونية، أوضح السيد كيم أن الحكومة الكورية ستبيان في تقريرها الدوري القادم ماذا تنوى عمله لتصحيح الوضع. وذكر مع ذلك، على سبيل المثال، أن وزارة الداخلية، التي كانت تنوى استخدام قاعدة بيانات إلكترونية لتحسين نظام تسجيل المواطنين، اضطرت إلى التخلص من هذا المشروع أمام المعارضة التي أثارها هذا النظام.

- ٤٢ - وأضاف السيد كيم أن حظر الانضمام إلى الأحزاب السياسية يطبق على موظفي الحكومة والقضاة. وفيما يتعلق بالأنشطة السياسية للمجموعات الدينية، أوضح السيد كيم أن من المحظوظ على هذه المجموعات، بصفتها هذه، أن يكون لها مواقف مناصر لحزب معين، أي أن تؤيد حزباً معيناً، ولكن هذا الحظر لا ينطبق على أعضائها كأفراد.

- ٤٣ - السيد هوانغ (جمهورية كوريا)، رد على السؤال المتعلق باختصاصات المحكمة الدستورية، وقال إن من اختصاص هذه المحكمة البت في دستورية القوانين الداخلية، وأيضاً توجيه الاتهامات إلى كبار المسؤولين (الوزراء، القضاة، إلخ) وهي تبت بالمثل في التزاعات المتعلقة بتحديد سلطات الوزارات. ويجوز لكل شخص يرى انتهاكاً لحقوقه الدستورية أن يرفع شكوى إلى المحكمة الدستورية في أي وقت.

٤٤ - وفيما يتعلق بالمارسة المشار إليها في الفقرة ١٦٧ من التقرير، والتي يمكن أن تؤدي، وفقاً لأحد أعضاء اللجنة، إلى منع إعادة استجواب الشاهد، أوضح السيد هوانغ أن القاضي هو الذي يقرر ما إذا كان ينبغي للمدعي عليه مغادرة القاعة. ولكن هذا القرار نادراً ما يتخذ؛ ويتخذ بصفة أساسية عندما يكون الشاهد طفلاً صغيراً، أو إذا كان من الضروري حماية شخص ضحية لاغتصاب. ومع ذلك في هذه الحالة، يجوز لمحامي المدعي عليه أن يبقى في القاعة لحضور إعادة الاستجواب.

٤٥ - وفيما يتعلق باستخدام قواعد البيانات الجنائية، أعلن السيد هوانغ أن هذه البيانات تستخدم في إطار تحقيقات الشرطة على سبيل الحصر. وفيما يتعلق بحظر المظاهرات في الشوارع الرئيسية، يبرر ذلك كون أن سيول هي مدينة مكتظة للغاية، وتشهد احتنافات كبيرة. وينص القانون على أن يكون هذا الحظر بموجب مرسوم رئاسي، وأن يقتصر على منطقة محددة تماماً.

٤٦ - وفيما يتعلق بالنشاط النقابي في الشركات، ينص القانون الخاص بالعلاقات مع النقابات المؤرخ في آذار/مارس ١٩٩٧ على أن التعديل النقابي سيصبح مسماً به بدءاً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وهذه المهلة تبدو ضرورية لتحقيق تساوق في أساليب التفاوض الجماعي، نظراً على أن كوريا لم تعرف التعديل النقابي في الشركات.

٤٧ - الرئيسة شكرت الوفد على المعلومات التي قدمها. وقالت إن ردوده أتاحت ملاحظة بعض جوانب التقدم في ميدان حقوق الإنسان، لا سيما انخفاض التدابير التأدية، واعتماد قانون بشأن النهوض بالمرأة وقانون آخر بشأن مكافحة العنف المترتب. وبالمثل، لاحظت مع الارتياح أن كوريا قد سحب تحفظاتها على المادة ٧ وعلى الفقرة ٤ من المادة ٢٣ من العهد وتأمل أن يُسحب قريباً التحفظان الآخران. ومع ذلك فإن اللجنة لديها بعض المواجح. ويتعلق أهمها بقانون الأمن الوطني. لقد ذكر الوفد الكوري أن الحكومة كانت تريد مراجعة هذا القانون، ولكنها اصطدمت بالرأي العام وأن هذا القانون هو انعكاس للمجتمع ولتاريخه. ومع ذلك، من رأي اللجنة، أن الرأي العام ليس بأي حال مبرراً لانتهاك العهد وأن أي نص يتعارض مع المعايير الدولية يكون غير مقبول. لقد استمعت اللجنة بارتياح إلى الوفد الكوري وهو يؤكّد أن كوريا ستضع في الاعتبار ملاحظاتها، ولكن اللجنة كانت قد أوصت فعلاً بإصلاح قانون الأمن الوطني في أعقاب نظرها في التقرير السابق، في عام ١٩٩٢. وتود اللجنة معرفة ما هو مركز العهد في القانون الداخلي، حيث يتبيّن من الفقرة ٩ من التقرير الدوري أن أحکامه لها السبق على التشريع الداخلي. وإذا كان هذا هو الموقف الرسمي لحكومة جمهورية كوريا، يبدو أن بعض هيئات الدولة لا تضع ذلك في اعتبارها. ومن ثم فإن مسألة سلطة العهد في كوريا هي غير واضحة. ومن ناحية أخرى، ترى اللجنة أن إجراءات منع ومراقبة ممارسة التعذيب ما زالت غير كافية. وتلاحظ أنه من بين ٥٧ شكوى تتعلق بالتعذيب، رُفض ٥٢ منها في الحال أو بعد توجيه الاتهام، مما يبيّن عدم فاعلية إجراءات التحقيق في هذا الصدد. إن التعذيب جريمة، والدولة ملزمة بالتحقيق في هذه الشكاوى. وكقاعدة عامة، يبدو أن نظام الضمائن ذات الصلة بالحرمان من الحرية غير كافٍ ويميل إلى زيادة مخاطر التعذيب. وينبغي لجمهورية كوريا تصحيح هذا الوضع. وفيما يتعلق بهذا الموضوع، تأسف الرئيسة لأن الوفد لم يرد على السؤال المتعلق بأهمية اعترافات المتهم لإثبات ذنبه. وبالمثل، أشارت إلى الفقرة ٣ من المادة ٩ من العهد تنص على أن "يقدم الموقوف أو المعتقل ... سريعاً إلى أحد القضاة"، ولا يبدو أن هذا هو الحل دائماً في كوريا. وفيما يتعلق بالمادة ١٤ من العهد تعرب اللجنة عن بعض التحفظات تجاه المعلومات

المقدمة في الفقرة ١٦٧ من التقرير الدوري، التي تحمل على الافتراض بأن المحامي لا يكون حاضراً بالضرورة في الجلسة. فضلاً عن ذلك، فإن اللجنة ليست مقتنعة تماماً باستقلال القضاة بسبب إجراء التعين.

٤٨ - وتعرب اللجنة عن ارتياحها إزاء التقدم المحرز فيما يتعلق بمركز المرأة، وهو مجال صدرت فيه قوانين عديدة. ومع ذلك، لقد أشار الوفد إلى أن الرأي العام يقاوم هذا التطور. وترى اللجنة أنه يقع على عاتق الدولة التغلب على هذه المقاومات. وفي هذا الصدد، فإن رد فعل وزارة العدل إزاء الشخص التي تخصص للنساء له مغزى، حيث يبدو أن هناك هيئات تابعة للدولة تعترض على تحسين مركز المرأة. ويبدو أن الوفد الكوري لم يفهم تماماً السؤال الذي طرح بشأن حرية التجمع، وهو سؤال كان يتعلق بالمادة ٣٧ من الدستور. والمطلوب هو تفسير كيف يمكن تقييد حقوق الإنسان بمرسوم رئاسي، في حين أن المرسوم يكون أدنى من القانون من حيث الترتيب التنازلي للنصوص. إن القيود هي ضرورية بالتأكيد، في نظام ديمقراطي، ولكنها لا ينبغي أن تأخذ شكل الحظر العام والمطلق. وأخيراً، تأمل اللجنة أن ترفع القيود المتعلقة بالحرية النقابية؛ وبالفعل، فإن الأحكام المشار إليها في الفقرة ٢٢٢ من التقرير الدوري لا تتفق مع العهد.

٤٩ - وتهنىء الرئيسة كوريا للتداريب التي اتخذتها لصالح حقوق الإنسان، وتأمل أن تشجع الملاحظات النهائية للجنة الحكومية على إقامة هيئات الدولة الأخرى بضرورة إجراء التعديلات الضرورية.

٥٠ - السيد كيم (جمهورية كوريا) أعرب عن ارتياحه للحوار المثمر الذي دار بين الوفد الكوري وأعضاء اللجنة، وأضاف أن ملاحظاتها، بما في ذلك انتقاداتها، ستتشجع ببلده على المضي قدماً في طريق حقوق الإنسان. ووفقاً له، من الأساسي الاعتراف بالعيوب في هذا الصدد والتغلب عليها. إن الحكومة الكورية والشعب الكوري يريدان إنجاز تقدم في طريق الديمقراطية والاحترام الكامل للحقوق الأساسية. وأضاف أن التقرير الدوري الثالث سيتناول الأسئلة التي ظلت بدون إجابة.

٥١ - انسحب الوفد الكوري.

رُفت الجلسة الساعة ١٨/٠٠

— — — — —